

موجزٌ تنفيذي

# الإجراءات المبكرة

الحالة الراهنة

لعام 2022



Risk-informed  
Early Action  
Partnership

## نبذة عن شراكة الإجراءات المبكرة المستنيرة بالمخاطر (REAP)

أطلقت شراكة الإجراءات المبكرة المستنيرة بالمخاطر (REAP) أثناء قمة الأمم المتحدة للعمل المناخي (UNCAS) في أيلول/سبتمبر 2019، وهي تجمع فريد من نوعه يضم جملة أصحاب مصلحة من مختلف الأوساط المناخية والإنسانية والإنمائية بهدف جعل مليار شخص آخرين بأمأن أكثر وبمأنى من الكوارث بحلول عام 2025. بُنيت الشراكة حول أربعة أهداف طموحة تسعى إلى إحداث تحول منهجي لجهة التحرك في وقت مبكر في سبيل الحد من أثار الكوارث. وهي توفر مساحة للشركاء والمنظمات المتوائمة من مختلف مكوناتهم السكانية والاجتماعية لكي يوظفوا الأهداف الطموحة لحشد الالتزامات والتحفيز على العمل.

### شكر وتقدير

تتقدم شراكة الإجراءات المبكرة المستنيرة بالمخاطر (REAP) بالشكر إلى ماري فاغنر على جهودها المميزة والمتمثلة في إجراء المقابلات الشخصية، والبحث، وكتابة هذا التقرير. وقد ساهمت أفكارها وما قدمته من آراء مغايرة أياً إسهام في جودة هذه النسخة الثانية من تقرير الحالة الراهنة. كما تود الشراكة أيضاً أن تتوه بمساهمات أعضاء الفريق الآخرين في المعهد العالمي للسياسة العامة في برلين، ومن ضمنهم كلاريسا إيرين سيتياوان وكاترينا ناشبار وجوليا ستيتس. وفي الختام، لم يكن لهذا التقرير أن يكتمل بدون مشاركة الكثير من الشركاء والخبراء الذين كرسوا وقتهم وآراءهم لإثراء النتائج التي توصلنا إليها.

### مقترح الاقتباس:

فاغنر، إم. (2023). "الإجراءات المبكرة: الحالة الراهنة لعام 2022"، شراكة الإجراءات المبكرة المستنيرة بالمخاطر (REAP)، جنيف.

[https://www.early-action-reap.org/alijraat\\_almubakkerah\\_alhala\\_arrahena\\_2022](https://www.early-action-reap.org/alijraat_almubakkerah_alhala_arrahena_2022)

# المحتويات

5.....	تمهيد
6.....	الدعوة إلى التحرك والعمل
8.....	ملخص بشأن الموقف الحالي؟
8.....	تطورات الإجراءات المبكرة
9.....	أهداف برنامج شراكة الإجراءات المبكرة المستتيرة بالمخاطر (REAP) الأربعة
11.....	دعوة إلى مواصلة العمل والتوصيات



© برنامج الأغذية العالمي / Sayed Asif Mahmud

# تمهيد

على أمثلة عن الممارسات الجيدة للإجراءات المبكرة، من المستويين العالمي إلى المحلي، بالإضافة إلى الفرص التي - إذا انتُهزت كما ينبغي - ستمكّننا من الوصول إلى مزيد من الأشخاص وصولاً أكثر فعالية. ويتمثل هدفنا في أن تساعد التقارير في بناء وعي جماعي لكيفية استباق الأحداث ووضع إجراءات متكاملة تمكّننا من الوصول إلى الأشخاص المُعرّضين للمخاطر وتساعدهم قبل وقوع الكوارث، بدلاً من تركهم يتدبّرون أمرهم فيما بعد.

بصفتنا رؤساء مشاركين لبرنامج شراكة الإجراءات المبكرة المستنيرة بالمخاطر (REAP)، نحن ملتزمون أشدّ الالتزام برؤية الشراكة؛ للمساعدة في جعل مليار شخص آخرين أكثر أماناً من الكوارث من خلال الإجراءات المبكرة الفعالة على نطاق واسع. إن زيادة وتيرة تأثيرات المناخ وشدتها الآن وفي المستقبل يعني أنّ الطريقة الوحيدة لتحقيق رؤيتنا تتمثل في توحيد جهودنا وأنظمتنا ومؤسساتنا لتكون أكبر بكثير من مجموع أجزائها والتركيز بحزم على التأثير. وهذا هو الموضوع المتكرر الذي يظهر في كثير من أعمال الشراكة ويُسلط عليه الضوء مرة أخرى في هذا التقرير. نحن نؤيد كلّ التأييد الرسائل والتوصيات الخاصة بالعمل الواردة في تقرير الحالة الراهنة لعام 2022 ونوصي بالاهتمام بها، وننتقل إلى أن يحدّد كلّ منا ما يمكنه القيام به للمساعدة مجتمعين في جعل مليار شخص آخر أكثر أماناً من الكوارث.

سيكون عام 2023 عاماً محورياً للإجراءات المبكرة، إذ سنبذل منتصف الطريق في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ وسيُجرى استعراض منتصف المدة لإطار سينداي للحدّ من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030؛ وستُختتمّ الحصيلة العالمية الأولى بموجب اتفاق باريس. غير أنّه من الواضح بالفعل أننا بحاجة إلى العمل بصورة أكثر إلحاحاً خلال السنوات المُقبلة.

في العام الماضي وحده، اجتاحت الفيضانات باكستان؛ وكادت موجات الجفاف المتكرّرة بمنطقة القرن الأفريقي أن تؤدي إلى حدوث مجاعة؛ وأدت موجات الحر إلى زيادة أعداد الوفيات المتزايدة في جميع أنحاء العالم، حتى في المناطق المعتدلة مثل أوروبا. وبسبب تزايد انتشار تأثيرات المناخ وتكرارها والأضرار التي خلّقتها فإننا معرّضون لخطر التعرّض للأزمة تلو الأخرى ما لم نتّخذ من إحداهن تحوّل منهجي في تنفيذ التدخلات في وقت مبكر.

لمواجهة هذا الواقع الفادح، نحتاج إلى تحديد المسارات التي يمكن أن تربط الالتزامات والتعهدات الدولية بالعمل الذي يجري على المستويين الوطني والمحلي. ولن نتّخذ من تنفيذ الإجراءات المبكرة على نطاق واسع إلا من خلال هذه الجهود الجماعية فقط. وليست تقارير الحالة الراهنة - وهي في عامها الثاني الآن - سوى محاولة واحدة صغيرة في هذا الصدد. وتسلط هذه التقارير، التي نشرتها شراكة الإجراءات المبكرة المستنيرة بالمخاطر (REAP)، الضوء



جيرارد هاو

الرئيس المشارك لمجلس إدارة برنامج شراكة الإجراءات المبكرة المستنيرة بالمخاطر (REAP)، ورئيس إدارة التكيّف والطبيعة والقدرة على الصمود، في مديرية الطاقة والمناخ والبيئة في وزارة الخارجية والكونولث والتنمية، المملكة المتحدة



كيمبرلي كي، لويس

الرئيسة المشاركة لمجلس إدارة برنامج شراكة الإجراءات المبكرة المستنيرة بالمخاطر (REAP) ونائبة الممثل الدائم، في البعثة الدائمة لسانت لوسيا لدى الأمم المتحدة

## الدعوة إلى التحرك والعمل

أظهرت السنة التي سبقت نشر تقرير الحالة الراهنة الثاني هذا أنّ تأثيرات تغيّر المناخ لم تتباطأ. إذ يعيش ما يقرب من 3.3 إلى 3.6 مليارات شخص في سياقات شديدة التأثر بتغيّر المناخ، وعلينا أن نسأل أنفسنا السؤال التالي: هل نبذل الجهود الكافية التي تضمن الحفاظ على سلامتهم من الكوارث؟ يحدّد هذا التقرير ست توصيات لاتخاذ إجراءات تعتمد على التوصيات الواردة في تقرير الحالة الراهنة لعام 2021. وتُشجّع هذه التوصيات جميع أصحاب المصلحة الذين يعملون في شأن الإجراءات المبكرة على التحول بوعي من:

- "زيادة التعاون والاتساق والفهم" في عام 2021 إلى تفعيل التعاون وتحفيزه ومأسسته [التوصيات 2 و3 و5].
  - "وضع توصيات سياسة واضحة" في عام 2021 إلى رصد التنفيذ وتتبعه لتسليط الضوء على الثغرات التي لا تزال قائمة [التوصيات 1، 2، و5].
  - "زيادة مبلغ التمويل" في عام 2021 إلى الإنفاق الفعلي والإبلاغ عن بيانات التمويل [التوصيتان 4 و5].
  - "وضع قاعدة أدلة قوية لسلسلة القيمة الكاملة" في عام 2021 إلى ربط جهود الرصد والتقييم والتعلم بشكل استباقي بالأطر القائمة لجعل عملية الرصد والتقييم والتعلم أكثر قابلية للفهم والإدارة [التوصية 6].
  - "دعم البلدان المعرضة للتأثر بالمناخ عن طريق تعزيز التنسيق الخاص بالمجتمع الدولي والحد من التعقيدات" في عام 2021 إلى تحويل ميزان القوة صوب/تعزيز دور الهيئات الإقليمية كوسطاء، من الناحيتين الأفقية والرأسية على حد سواء [التوصية 1].
  - "تعزيز الروابط بين المجتمع المحلي المعني بأنشطة الإنذار المبكر - الإجراءات المبكرة والتكثيف المدفوع محلياً والتّهج التي تركز على الأشخاص" في عام 2021 إلى الالتزام الكامل بنهج المجتمع بأسره على طول سلسلة القيمة الكاملة [جميع التوصيات].
  - "زيادة تبادل المعارف والممارسات الجيدة بين البلدان" في عام 2021 إلى تعميق فهم سلسلة القيمة الكاملة وزيادة إمكانية الوصول إليها [التوصيتان 3 و5].
- تتعلق التوصيات الواردة في تقرير الحالة الراهنة، مرة أخرى، بأي جهة فاعلة تعمل في الميدان أو بالقرب منه، ويعرض القسم الأخير من هذا التقرير التفاصيل المتعلقة بكيفية تخطيط شركاء برنامج شراكة الإجراءات المبكرة المستنيرة بالمخاطر (REAP) لدفع التقدّم في كل مجال.

## 1 تعزيز التُّهَج الإقليمية لتوسيع نطاق الإجراءات المبكرة

ينبغي لأصحاب المصلحة المتخصصين في الإجراءات المبكرة الذين يتمتعون بالخبرة في العمل عبر المناطق وعلى مستويات مختلفة أن يجعلوا خبراتهم في تناول الهيئات الإقليمية للاسترشاد بها بشكل أفضل في التُّهَج الإقليمية للإجراءات المبكرة.

## 2 تفعيل التعاون وتحفيزه ومأسسته

لدمج التنسيق والتعاون إدماجاً حقيقياً وترسيخهما، يجب تحفيز الجهات الفاعلة وتمكينها (لهذه الجهات الفاعلة التي لا تمتلك حق الوصول حالياً) من خلال توفير التمويل وتبادل الخبرات التقنية والوصول إلى عملية اتخاذ القرار.

## 3 تعميق فهم سلسلة القيمة الكاملة لأنشطة الإنذار المبكر - الإجراءات المبكرة وزيادة إمكانية الوصول إليها

يتطلب الدعم الحقيقي للتعاون على مستوى المجتمع بأسره تكافؤ الفرص، سواء من حيث المعرفة (ما الذي يشكل سلسلة القيمة المتعلقة بأنشطة الإنذار المبكر - الإجراءات المبكرة ومن يكون نشطاً بداخلها) والوصول (المكان الذي ينبغي اللجوء إليه للحصول على التمويل والمساعدة التقنية وغيرها من سُبل الدعم الأخرى).

## 4 تنوع مصادر التمويل وآلياته مع ضمان تكاملها مع بعضها البعض

ينبغي أن تتمثل الأهداف في: زيادة مستويات التمويل؛ والتمويل الحالي الذي أصبح أكثر توقعاً (وبالتالي أكثر كفاءة)؛ والتمويل الذي يتم تسليمه مباشرةً إلى المستويين الوطني والمحلي بدلاً من عبر الوكالات الدولية كوسطاء.

## 5 بدءاً من التواصل الفعال ثنائي الاتجاه بشأن المخاطر، ينبغي التأكد من وجود علاقة أفضل على طول سلسلة القيمة المتعلقة بأنشطة الإنذار المبكر - الإجراءات المبكرة بأكملها

يوفر تصميم ووضع أنظمة اتصالات فعالة للإبلاغ عن المخاطر طريقةً عمليةً لاستكشاف كيفية دمج الكثير من أصحاب المصلحة وتحديد احتياجاتهم وأولوياتهم وقدراتهم.

## 6 تعزيز تماسك أنشطة الرصد وتحسين تبادل المعلومات بشأن التقدم القائم على الأدلة

يجب إيلاء اهتمام مكرس للمواءمة عبر مجموعة كبيرة من أساليب الرصد والتقييم والتعلم (من الناحية الأفقية) بالإضافة إلى ضمان أن أنشطة الرصد والتقييم والتعلم تجمع البيانات على مستويات متعددة (من الناحية العمودية).

# ملخص

## بشأن الموقف الحالي؟

### تطورات الإجراءات المبكرة

أطلقت الجهات الفاعلة العالمية أيضاً مبادرات رئيسية في عام 2022 حققت قدرةً كبيرةً على تحفيز التعاون خارج مجال/قطاع واحد عندما يتعلق الأمر بالإجراءات المستنيرة بالمخاطر. وتمثل أبرز مثالين في مبادرة الإنذارات المبكرة للجميع، بناءً على إعلان الأمين العام للأمم المتحدة في آذار/مارس 2022 التي تفيد بأن المجتمع العالمي سيضمن دخول كل شخص يعيش على هذا الكوكب داخل نطاق أنظمة الإنذار المبكر بحلول عام 2027؛ والدرع العالمي ضد مخاطر المناخ، الذي أطلقته ألمانيا خلال رئاستها لمجموعة السبع بالتعاون مع مجموعة وزراء مالية بلدان مجموعة العشرين المعرضة للخطر وبدعم من دول مجموعة السبع الأخرى. وتمثل الهدف في توفير دعم مالي بدرجة أكبر وأفضل لتخصيص نهج منظم للتعامل مع مخاطر المناخ.

نمت أيضاً قاعدة الأدلة المتعلقة بالدروس المستفادة بشكلٍ كبيرٍ خلال عام 2022، وستستمر في النمو. ويمكننا أن نتوقع رؤية مزيدٍ من البحوث الأكاديمية الموجهة نحو الممارسة بفضل المبادرات بما في ذلك التحالف الأكاديمي للعمل الاستباقي؛ وتمويلات الجهات المانحة للبحث في سلسلة القيمة المتعلقة بالإنذار المبكر - الإجراءات المبكرة مثل منح برنامج هورايزون أوروبا (EU Horizon)، ومبادرة كندا - للتكيف مع المناخ والقدرة على الصمود التابعة للمملكة المتحدة (التي تركز بشكل خاص على الأعمال المبكرة المستنيرة بالمخاطر)؛ والمؤسسات مثل مركز الأبحاث التحذيرية في كلية لندن الجامعية.

ظهرت الهيئات الإقليمية بشكل أكثر وضوحاً على هيئة أصحاب المصلحة الرئيسيين في الإجراءات المبكرة في عام 2022. وتشمل هذه الهيئات المنظمات فوق الإقليمية، والمنظمات الإقليمية المتخصصة، وبنوك التنمية متعددة الأطراف والإقليمية، وحتى الاتحادات الإقليمية وأفرقة العمل. وبذلت هذه الهيئات الإقليمية جهوداً ملموسة في إضفاء الطابع الرسمي على مشاركتها من خلال الالتزامات والخطط التي تركز على الإجراءات الاستباقية، ومن المرجح أن تؤدي دوراً رئيسياً في السنوات المقبلة، على سبيل المثال، من خلال العمل كحلقة وصل بين المستويين العالمي والوطني/دون الوطني.

على المستوى العالمي، أعلنت الحكومات المانحة والجهات المالية الفاعلة الأخرى للجمهور إعلانات الالتزامات المالية والدعم التقني، أو أعادت التأكيد على (أجزاء من) الالتزامات السابقة أو حددتها. ومع ذلك، ما زال يتعين الانتظار لمعرفة الحصة التي سيتم صرفها بطريقة مستنيرة بالمخاطر، ولا يتضح دائماً إلى أي مدى ستسهم الالتزامات بشكلٍ مباشرٍ في تحقيق أهداف برنامج شراكة الإجراءات المبكرة المستنيرة بالمخاطر (REAP) الأربعة. وأحرز تقدماً أيضاً في المناقشات حول الاستجابة للخسائر والأضرار التي تنشأ عن تأثيرات تغير المناخ، بما في ذلك من حيث تحديد ترتيبات التمويل وإنشاء صندوق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ذي الصلة. ويُعد الإنذار المبكر والإجراءات المبكرة، وإن كان بدرجة قليلة، من الأنشطة التي تشكل جزءاً من استجابة شاملة للخسائر والأضرار، وبالتالي سيظل يمثل مجالاً هاماً للرصد.



## أهداف برنامج شراكة الإجراءات المبكرة المستتيرة بالمخاطر (REAP) الأربعة

تتمثل الغاية من **الهدف 3** في أنه بحلول عام 2025، سنستثمر ما لا يقل عن 500 مليون دولار أمريكي في إنشاء البنية التحتية لنظام الإنذار المبكر والمؤسسات الخاصة به لاستهداف الإجراءات المبكرة في مجتمعات "الميل الأخير/الأول". إن الزخم وراء دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى أنه ينبغي أن يتمكن كل شخص ومجتمع محلي وأمة من الوصول إلى أنظمة إنذار مبكر فعالة في غضون السنوات الخمس المقبلة، ومبادرة الإنذارات المبكرة للجميع الناشئة عن تلك الدعوة، يعني أن احتمالات تحقيق الهدف الثالث جيدة. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات رئيسية يتعين التصدي لها، بما في ذلك الافتقار إلى التغطية الحالية عن طريق أنظمة الإنذار المبكر (تصل إلى 60 في المائة في أفريقيا)، والحاجة إلى تحقيق الاتساق بين مختلف الاستثمارات والأدوات المالية لتقديم الإنذارات المبكرة بفاعلية، والتحديات المتمثلة في دمج النهج التي تركز على الأشخاص في كل عنصر من عناصر تخطيط وتصميم وتنفيذ وتقييم نظام الإنذار المبكر.

يعني النجاح في تحقيق **الهدف الرابع** أنه بحلول عام 2025، سيدخل نحو مليار شخص آخر ضمن نطاق أنظمة إنذار مبكر جديدة أو محسنة، بما في ذلك الإنذار المبكر بموجات الحر، المرتبط بأنظمة إدارة المخاطر طويلة الأجل، ودعمها من خلال التواصل الفعال بشأن المخاطر وحوار أصحاب المصلحة من القطاع العام. ومن المرجح أيضاً أن تنفيذ الجهود المبذولة لتحقيق **الهدف الرابع** من تنفيذ مبادرة الإنذارات المبكرة للجميع، ولكن لضمان أننا نفي بالمبدأ الأساسي للهدف الرابع - وهو أن يتمكن الأفراد المعرضون للمخاطر من الوصول إلى معلومات المخاطر المناخية القائمة على التأثير وأن يتم تزويدهم بالقدرة والموارد التي تمكنهم من التدخل في وقت مبكر - لا تزال هناك حاجة إلى تحول نظامي قائم على نهج المجتمع بأسره. وحتى الآن، حدث الجزء الأكبر من النشاط إما على مستوى التخطيط، الذي يشارك فيه في أغلب الأوقات مجموعة مماثلة من الجهات الفاعلة الكبيرة، وإما يركز على تطوير الأنظمة والبنية التحتية. إلا أن الجهود المتضافرة للتصدي لهذه التحديات - ومنها على سبيل المثال، تلك التي تنفذها فرقة العمل المعنية بالتواصل بشأن المخاطر التابعة لبرنامج شراكة الإجراءات المبكرة المستتيرة بالمخاطر (REAP) - قد تقدّم دروساً وممارسات جيدة يمكن تطبيقها عبر سلسلة القيمة الكاملة المتعلقة بالإنذار المبكر - الإجراءات المبكرة.

يهدف **الهدف الأول** إلى، أنه بحلول عام 2025، سيجري 50 بلداً استعراضاً لقوانينهم وسياساتهم و/أو خططهم المتعلقة بإدارة مخاطر الأزمات/الكوارث والتكيف مع المناخ ودمجها لضمان أنها تعمل على الحد من تأثيرات تغير المناخ وتعرض الأشخاص والبيئة لها. أشار الشركاء الذين أجريت معهم مقابلات شخصية في إطار تقرير الحالة الراهنة إلى أنه، بشكل عام، أحرز تقدم كبير في استعراض السياسات والاستراتيجيات، وبناءً على النشاط الحالي، سيكون تحقيق الهدف الأول بنجاح ممكناً بحلول عام 2025. ومع ذلك، لا تؤدي الاستعراضات على الفور إلى مأسسة الإجراءات المبكرة على جميع المستويات، وعبر الوزارات المختلفة وبين الجهات الحكومية وغير الحكومية. تعمل فرقة العمل المعنية بتحقيق الهدف الأول لبرنامج شراكة الإجراءات المبكرة المستتيرة بالمخاطر (REAP) على توسيع نطاق الجهود من خلال الاضطلاع بممارسة تعيين إدارة المخاطر الشاملة المستمرة - التي أجريت حتى الآن والتي تشير إلى أن الشركاء يعملون في 66 بلداً على أنشطة الهدف الأول - ويستخدمون النتائج لتحقيق التآزر في الجهود الحالية، وكذلك لتحديد مكان الفجوات الرئيسية.

يتمثل **الهدف الثاني** في أنه، بحلول عام 2025، سيتم توفير آليات التمويل والتسليم المرتبطة بخطط الإجراءات المبكرة الفعالة لمليار شخص إضافي، مما يضمن قدرتهم على التصرف قبل التعرض للكوارث والأزمات المتوقعة. في ما يتعلق بالتمويل المُقدّم، يشير تقرير التمويل من أجل الإجراءات المبكرة إلى أن أكبر خمسة صناديق إنسانية أنفقت ما يصل إلى 41.5 مليون دولار أمريكي كحد أقصى في عام 2020 ضمن نوافذ الأعمال الاستباقية، وتظهر التحديتات الأخيرة من عام 2021 زيادة طفيفة بالمبالغ التي تشير إليها هذه الصناديق بوضوح إلى أنها "استباقية" حيث تزيد قليلاً عن 45 مليون دولار أمريكي. وتُظهر الأرقام الواردة من الوكالات التنفيذية أن عدد الأشخاص الذين يتلقون المساعدة فعلياً قد انخفض بالطريقة نفسها. وعلى نطاقٍ أوسع، لم يتم الوفاء بالنطاق العام للتعهدات المالية تجاه الإجراءات الاستباقية التي جرى التعهد بها في عام 2021 بالتزاماتٍ مُقنعة وبعيدة المدى بنفس القدر الذي تم في عام 2022، ولم يُترجم العديد من تعهدات عام 2021 إلى أموال مبرمجة في أي حالة من الحالات. فمن الواضح أنه سيلزم زيادة نطاق الجهود لتحقيق **الهدف الثاني** بحلول عام 2025.



© برنامج الأعدية العالمي / Martin Lukongo

# دعوة إلى مواصلة العمل والتوصيات

خلال تجميع مجموعتين من التوصيات وتبسيط الضوء على كيفية تشغيلها بشكل جماعي. وتكون كل توصية قابلةً للتطبيق عمداً على مجموعة كبيرة من الجهات الفاعلة التي تحتاج إلى العمل معاً لتنفيذ أعمال مبكرة على نطاق واسع. ومرة أخرى، في إطار كل توصية جديدة، تحدد شراكة الإجراءات المبكرة المستتيرة بالمخاطر (REAP) الأنشطة التي ستعطيها الأولوية لضمان إحراز التقدم. وتشجع الشراكة الجهات الفاعلة الأخرى على أن تحذو حذوها وتحول التوصيات إلى نقاط عمل ملموسة لمنظمتهم.

تُظهر المقابلات الشخصية وتحليلات الوثائق التي أجريناها أن جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالإجراءات المبكرة يحتاجون إلى التركيز بشكل جماعي على إحداث تحول منهجي في تنفيذ التدخلات في وقت مبكر. ولا تزال توصيات الحالة الراهنة لعام 2021 سارية، لكن يجب التعامل معها بشكل أكثر منهجية وشمولاً. في ظل الخطر الذي يتمثل في تكرار توصيات مماثلة، يواصل هذا التقرير التعبير عن الحاجة الملحة لتنفيذ عمل مبكر وإع بالمخاطر على نطاق واسع، لكنه يستند أيضاً إلى الدعوة إلى العمل لعام 2021 من

## فكرة مهيمنة

ولكن للقيام بذلك، يجب أن يكون الأشخاص في منزلة أسبق من الابتكار التقني والكفاءة في سلسلة قيمة العمل المتعلقة بالإنذار المبكر - الإجراءات المبكرة. وفي نهاية المطاف، لا يمكن أن ينجح هذا الأمر ما لم توضع هياكل المساءلة. فعلى سبيل المثال، بالنسبة إلى المساءلة الوطنية (الحكومية) للسكان الذين يحتاجون إلى الحماية، فإن هذا الأمر يشمل الالتزام بوضع وتنفيذ سياسات وخطط تخدم جميع الأشخاص، بمن فيهم الأكثر تهميشاً. أما بالنسبة إلى المجتمع الدولي فيشمل هذا الأمر نهج التعميم التي تشمل جميع الأشخاص وتخطبهم، لا سيما عندما ينتمون إلى الفئات المهمشة.

ومن باب الفكرة المهيمنة الشاملة لهذه التوصيات، ينبغي لجميع أصحاب المصلحة الالتزام بنهج المجتمع بأسره على طول سلسلة القيمة الكاملة المتعلقة بالإنذار المبكر - الإجراءات المبكرة. وتتضمن التوصيات الواردة أدناه اقتراحات حول كيفية تفعيل هذا الأمر والمضي قدماً في تنفيذه. وبوجه عام، ما يعنيه هذا التقرير بعبارة "نهج المجتمع بأسره" يتمثل في النهج "المتركزة على الأشخاص" أو "المتركزة على المجتمعات المحلية" أو "المتركزة على المستخدمين"، بل وتتخطى هذا المفهوم. ولا يتعلق الأمر بالسعي للوصول إلى المجتمعات المحلية المعرضة للمخاطر وتكييف الآليات الحالية مع مجموعة أو فرد فحسب؛ بل ببذل الجهد اللازم لتعزيز العدالة الاجتماعية وتحديد مواضع سلطة اتخاذ القرارات داخل المجتمعات المحلية.

## بناء الزخم من تقرير الحالة الراهنة لعام 2021

تشكّل توصيات تقرير العام الماضي " الحالة الراهنة " (2021) أساساً لدعوة العمل المستمرة لهذا التقرير. ويمكن إرجاع كل توصية موضحة في هذا التقرير إلى توصيات العام الماضي.

### دافع التغيير: تعزيز التعاون وربط العرض بالطلب (أو تسهيل "السوق")

1. من "زيادة التعاون والاتساق والفهم" في عام 2021 إلى تفعيل التعاون وتحفيزه ومأسسته [يرجى الرجوع إلى التوصيات 2 و3 و5].

### دافع التغيير: الالتزام العالمي بالسياسات والممارسة

2. من "وضع توصيات سياساتية واضحة" في عام 2021 إلى رصد التنفيذ وتتبعه لتسليط الضوء على الثغرات التي لا تزال قائمة [يرجى الرجوع إلى التوصيات 1، و2، و5 والفكرة المهيمنة]
3. من "زيادة مبلغ التمويل" في عام 2021 إلى التحول من الالتزامات إلى الإنفاق الفعلي والإبلاغ عن بيانات التمويل [يرجى الرجوع إلى التوصيتين 4 و5]
4. من "وضع قاعدة أدلة قوية لسلسلة القيمة الكاملة" في عام 2021 إلى ربط جهود الرصد والتقييم والتعلم بشكل استباقي بالأطر القائمة لجعل عملية الرصد والتقييم والتعلم أكثر قابلية للفهم والإدارة [يرجى الرجوع إلى التوصية 6]

### دافع التغيير: تمكين الملكية والقيادة على المستويين المحلي والقُطري

5. من "دعم البلدان المعرضة للتأثر بالمناخ عن طريق تعزيز التنسيق الخاص بالمجتمع الدولي والحد من التعقيدات" في عام 2021 إلى تحويل ميزان القوة صوب/تعزيز دور الهيئات الإقليمية كوسطاء، من الناحيتين الأفقية والرأسيّة على حدٍ سواء [يرجى الرجوع إلى التوصية 1]
6. من "تعزيز الروابط بين المجتمع المحلي المعني بأنشطة الإنذار المبكر - الإجراءات المبكرة والتكثيف المدفوع محلياً والنُهُج التي تركز على الأشخاص" في عام 2021 إلى الالتزام الكامل بنهج المجتمع بأسره على طول سلسلة القيمة الكاملة [يرجى الرجوع إلى جميع التوصيات والفكرة المهيمنة]
7. من "زيادة تبادل المعارف والممارسات الجيدة بين البلدان" في عام 2021 إلى تعميق فهم سلسلة القيمة الكاملة وزيادة إمكانية الوصول إليها [يرجى الرجوع إلى التوصيتين 3 و5].

## تعزيز النهج الإقليمية لتوسيع نطاق الإجراءات المبكرة

المحلي في الساحة الدولية؛ ويمكنها تمكين التعلّم داخل المنطقة من خلال تبادل الممارسات الجيدة عبر البلدان؛ ويمكنها أيضاً أن تعمل كمنشآت فعالة لتبادل الممارسات الجيدة بين المناطق. ينبغي لأصحاب المصلحة المتخصصين في الإجراءات المبكرة الذين يتمتعون بالخبرة في العمل عبر المناطق وعلى مستويات مختلفة أن يجعلوا خبراتهم في متناول الهيئات الإقليمية للاسترشاد بها بشكل أفضل في النهج الإقليمية للإجراءات المبكرة.

تعتبر القيادة على المستويين القطري والمحلي ضرورية لتوسيع نطاق الإجراءات المبكرة. ومع ذلك فإن الموارد والمعارف والشبكات التي يمكن أن تدعمها غالباً ما تكون راسخة في المجال الدولي. وأصبحت الهيئات الإقليمية قادرةً بشكلٍ كبيرٍ على العمل كحلقة وصل، مما يسهّل نهج المجتمع بأسره من خلال تبادل ثنائي الاتجاه للمعارف والخبرات والمعلومات، فضلاً عن تدفقات التمويل. يمكن للهيئات الإقليمية أن تساعد في إبراز الاحتياجات والخبرات على المستوى

ستعطي الشراكة الأولية لما يلي:

- 1 تعميق المشاركة مع الجهات الفاعلة الإقليمية لتحديد عوامل التمكين والعوائق الرئيسية لتحقيق النجاح في توسيع نطاق الإجراءات المبكرة، وتسهيل الضوء على الممارسات الجيدة وتبادل الدروس المستفادة حتى الآن، بما في ذلك حول مشاركة الجهات الفاعلة على المستويين الوطني ودون الوطني.
- 2 دعم التطوير المستمر ونشر إرشادات الممارسات الجيدة (ومنها على سبيل المثال، الأدوات أو قوائم التدقيق أو النماذج) للجهات الفاعلة الإقليمية عبر مجموعة من الأنشطة التي تتيح الإجراءات المبكرة على نطاق واسع.
- 3 تعزيز الحوارات المتعمقة مع بنوك التنمية الإقليمية التي تهدف إلى تحديد دورها ضمن توسيع نطاق الإجراءات المبكرة، سواء من حيث التمويل لبناء الأنظمة أو تقديم خطط الإجراءات المبكرة.
- 4 المساعدة في الجهود الجماعية من خلال تعزيز التعاريف المشتركة ونهج الإبلاغ الموحدة لتسهيل الاتساق والسماح للمقارنة والمساءلة.



© برنامج الأغذية العالمي / Martin Lukongo

## تفعيل التعاون وتحفيزه ومأسسته

طرَح العام الماضي عدداً من الفرص التي اجتمعت حولها مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة. ومع ذلك، لدمج التعاون والمواءمة إدماجاً حقيقياً وترسيخهما، يجب تحفيزها وتمكينها (لهذه الجهات التي لا تمتلك حق الوصول حالياً) من خلال توفير التمويل وتبادل الخبرات التقنية والوصول إلى عملية اتخاذ القرار. يجب أن يصبح التعاون مع المجتمع بأسره النهج الافتراضي على جميع المستويات.

ثمة جزء من تقرير الحالة الراهنة لعام 2021 جدير بالترار: "غالباً ما تُثار الحاجة إلى التعاون عبر مختلف القطاعات والجسور كوسيلة رئيسية للوصول إلى نطاق وتأثير أكبر. ومع ذلك، فإن تنفيذ هذا الأمر على الصعيد العملي ليس بهذه السهولة؛ فهو يتطلب وقتاً وجهداً - والأهم من ذلك - شرطاً للنظر إلى ما وراء مصالحنا وولاياتنا ومجالات نفوذنا".

ستعطي الشراكة الأولية لما يلي:

- 1 الاستمرار في استضافة ودعم الاجتماعات وفرق العمل والأحداث والمنصات التي تعزّز العلاقات والتفاهم، وتحديد الطرق الملموسة التي يمكن من خلالها تنظيم الاتصالات على نطاق أوسع.
- 2 جمع الخبراء من مختلف القطاعات والتخصصات لدعم الفرص الرئيسية للتعاون مثل مبادرة الإنذارات المبكرة للجميع والدرع العالمي ضد مخاطر المناخ، والدعوة إلى حوافز المشاركة من قِبَل مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة.
- 3 تحديد وتمكين قادة سفراء الإجراءات المبكرة داخل المنظمات الشريكة التي يمكن أن توفّر رؤية لكيفية توسيع نطاق الإجراءات المبكرة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، مع التركيز على مختلف الأولويات الموضوعية والجغرافية.



Tonga Red Cross Society ©

### تعميق فهم سلسلة القيمة الكاملة لأنشطة الإنذار المبكر - الإجراءات المبكرة وزيادة إمكانية الوصول إليها

المتعلقة بأنشطة الإنذار المبكر - الإجراءات المبكرة ومن يكون نشطاً بداخلها) والوصول (المكان الذي ينبغي اللجوء إليه للحصول على التمويل والمساعدة التقنية وغيرها من سُبل الدعم الأخرى). سيساهم التغلب على هذا التحدي في مبادرة الإنذار المبكر للجميع، في محاولتها لتوسيع نطاق إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين بنظام الإنذار المبكر وسد الثغرات عبر الركائز الأربع للمبادرة وعلى مستويات مختلفة.

في الوقت الحاضر، لا تزال "سلسلة القيمة الكاملة لأنشطة الإنذار المبكر - الإجراءات المبكرة" غير محددة، مما يخلق حواجز أمام الربط الفعال بين العناصر المختلفة والتأكد من أنها تعمل بشكل متماسك. ويعني هذا الأمر أيضاً أنّ الفهم الشامل لسلسلة القيمة الكاملة يتوفر لدى عدد قليل من الجهات الفاعلة الدولية فقط، في حين أن الدمج الحقيقي للتعاون على مستوى المجتمع بأسره يتطلب تكافؤ الفرص، سواء من حيث المعرفة (ما الذي يشكل سلسلة القيمة

ستعطي الشراكة الأولية لما يلي:

- 1 دعم وضع إطار مفاهيمي لسلسلة قيمة العمل المتعلقة بالإنذار المبكر - الإجراءات المبكرة، والذي يوضح المكونات المختلفة المُدرّجة والأدوار والمسؤوليات من حيث دعم كل عنصر.
- 2 تنفيذ تعيين سلسلة القيمة على المستوى الوطني لعدد محدد من البلدان المبادرة (سيتم تحديدها)، لتوضيح الأدوار والمسؤوليات وتحديد الثغرات على المستوى الوطني.
- 3 المساهمة في الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق الوضوح بشأن ترتيبات التمويل ذات الصلة، أي من خلال المساعدة في بناء فهم للموارد الموجودة بالفعل لدعم المكونات المختلفة لسلسلة القيمة واستخدام المعلومات لتمكين العمل على التمويل لتنفيذ أعمال مبكرة.



© برنامج الأغذية العالمي / Sayed Asif Mahmud

## تنويع مصادر التمويل وآلياته مع ضمان تكاملها مع بعضها البعض

بإجراء التغييرات الحاسمة اللازمة للوصول إلى نهج المجتمع بأسره، بما في ذلك: زيادة مستويات التمويل؛ والتمويل الحالي الذي أصبح أكثر توقعاً (وبالتالي أكثر كفاءة)؛ والتمويل الذي يتم تسليمه مباشرة إلى المستويين الوطني والمحلي بدلاً من عبر الوكالات الدولية كوسطاء. وسيطلب نطاق التغييرات المطلوبة تعاوناً وثيقاً بين أصحاب المصلحة المعنيين بالإجراءات المبكرة لدعم الجهات المانحة في تنفيذها.

لا يزال التمويل اللازم لتنفيذ الأعمال المبكرة غير متوفر على النطاق المطلوب، ويرجع ذلك جزئياً إلى عدم دمج كألوية خارج مجموعة محدودة من الجهات الفاعلة. وتتميز سلسلة قيمة العمل المتعلقة بالإنذار المبكر - الإجراءات المبكرة بالقدرة على تحقيق الأولويات لقطاعات متعددة، ولكن هذا الأمر يتطلب التفكير خارج التفويضات التقليدية والعمل معاً لتحديد الأهداف وخطط العمل المشتركة. وسيؤدي جلب مجموعة أكثر تنوعاً من الجهات المانحة إلى السماح

ستعطي الشراكة الأولوية لما يلي:

- 1 وضع وتنفيذ خطة عمل تتعلق بكيفية إشراك الجهات الفاعلة المعنية بتمويل التنمية وتمويل المناخ والجهات الفاعلة في القطاع الخاص من أجل تحسين قدر ونوعية التمويل المتوفر لتوسيع نطاق الإجراءات المبكرة (مع الشركاء المعنيين الذين يقودون مسارات مختلفة لخطة العمل).
- 2 الاستمرار في دعوة الحكومات الرئيسية والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، ومنها على سبيل المثال، بنوك التنمية متعددة الأطراف والإقليمية، لتبادل الممارسات الجيدة في ما يتعلق بتمويل الإجراءات المبكرة والاتفاق على الأولويات والأدوار والمسؤوليات لضمان توسيع نطاقها.
- 3 تقديم سبل الدعم، من خلال البحث والتبادل المشترك بشأن الممارسات الجيدة، لتكييف آليات الحماية الاجتماعية القائمة لضمان قدرتها على تسهيل الأعمال التي تتخذها المجتمعات المحلية قبل وقوع أسوأ تأثيرات الكوارث.



© برنامج الأغذية العالمي / Hebatallah Munassar



**بدءاً من التواصل الفعال ثنائي الاتجاه بشأن المخاطر، ينبغي التأكد من وجود علاقة أفضل على طول سلسلة القيمة المتعلقة بأنشطة الإنذار المبكر - الإجراءات المبكرة بأكملها**

المبكر - الإجراءات المبكرة. سيتطلب النجاح دعماً - سياسياً وكذلك قائماً على الموارد - على جميع المستويات، بدءاً من المستوى الوطني (وحتى الدولي) وصولاً إلى المستوى المحلي، وكذلك عبر القطاعات. وينبغي توسيع نطاق الدروس المستفادة من عمليات التعاون هذه لتشمل أنشطة أخرى ضمن سلسلة القيمة لتعزيز روابط أوثق بين أصحاب المصلحة في كل مرحلة.

تظل كيفية تحديد النُهج "المتمركزة على الأشخاص"، ناهيك عن كيفية تجاوز تلك النُهج "المتمركزة على الأشخاص" لتبني نُهج "المجتمع بأسره"، أمراً محيراً للكثير من أصحاب المصلحة. ويوفّر تصميم ووضع أنظمة اتصالات فعالة للإبلاغ عن المخاطر - التي تتطلب تبادلات ثنائية الاتجاه للمعلومات والتفاهم - طريقةً عمليةً لاستكشاف كيفية دمج الكثير من أصحاب المصلحة واحتياجاتهم وأولوياتهم وقدراتهم في سلسلة القيمة المتعلقة بأنشطة الإنذار

ستعطي الشراكة الأولوية لما يلي:

1 تسخير قدرة فرقة العمل المعنية بالتواصل بشأن المخاطر التابعة للشراكة لتحديد الممارسات الجيدة وإنشاء مزيد من الإرشادات والأدوات والنماذج لتعزيز هذا العنصر المحدد في سلسلة القيمة المتعلقة بأنشطة الإنذار المبكر - الإجراءات المبكرة، فضلاً عن تعزيز الدروس المستفادة (على سبيل المثال من خلال مبادرة الإنذارات المبكرة للجميع).

2 وضع خطة عمل تتعلق بالهدف رقم 4 والتي تحدد الأدوار والمسؤوليات الواضحة للشركاء المختلفين ذوي الصلة والتي تحدد الإجراءات ذات الأولوية لتحقيق النطاق.

3 العمل مع شركاء مثل الشبكة العالمية لمنظمات المجتمع المدني للحد من الكوارث والمجلس الدولي للوكالات التطوعية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر و NEXUS و RAED وشبكة ستارت لدمج وجهات النظر المحلية في أنشطة الشراكة.



## تعزيز تماسك أنشطة الرصد وتحسين تبادل المعلومات بشأن التقدم القائم على الأدلة

جماعية لتنفيذ رصد وتقييم أكثر اتساقاً، قد يتعثر التوسع القائم على الأدلة لجعل المزيد من الأشخاص أكثر أماناً من الكوارث. يجب تكريس الاهتمام بتحديد مجالات المواءمة عبر مجموعة كبيرة من أساليب الرصد والتقييم والتعلم (من الناحية الأفقية) بالإضافة إلى ضمان أن أنشطة الرصد والتقييم والتعلم تجمع البيانات على مستويات متعددة (من الناحية العمودية).

ثمة أدلة على الأساس المنطقي للإجراءات المبكرة، لكنها تعاني التجزئة نفسها التي تميز الجوانب الأخرى من الجهود الجماعية لجعل الأشخاص أكثر أماناً من الكوارث. ويجعل هذا الأمر الوصول إلى البيانات والتحليلات بطريقة هادفة أمراً صعباً، ويمكن أن يؤدي إلى "طغيان الأدلة"، مما يؤدي إلى انخفاض في استيعاب الممارسات الجيدة والدروس المستفادة. وبدون بذل جهود

ستعطي الشراكة الأولية لما يلي:

1 تنفيذ أنظمة رصد وتقييم منهجية لأنشطة الشراكة لضمان تمكّن الشركاء من الوصول إلى البيانات لإثراء مشاركتهم والتزاماتهم تجاه الشراكة وبرنامج الإجراءات المبكرة الأوسع.

2 العمل مع الشركاء، بما في ذلك تحالف بحوث التكيف والتحالف الأكاديمي للعمل الاستباقي، لتحديد أسئلة بحثية محدّدة تتطلب مزيداً من التحليل والفهم، وتأمين الدعم المطلوب.

3 الانخراط في استعراض أنشطتها الخاصة لتحديد ما إذا كانت تحقق التأثير المطلوب والأمور التي تتطلب تغييراً، إن وُجدت.

4 دعم الجهود التي تُنتج بيانات متماسكة يمكن الوصول إليها، ومنها على سبيل المثال، قاعدة بيانات الأدلة الخاصة بمركز التوقعات، لتجنب إنتاج المعرفة التي توسّع الفجوة المعرفية.





